

السياسة الخارجية الإماراتية 2018.. سياسة "البندقية" والرشاوى وتدخلات تهلك مستقبل الدولة



يبدو أن صانع القرار الإماراتي، جعل من 2018 عاماً للسياسة الخارجية على حساب السياسة الداخلية، واستخدم أراضي الدولة كمنطلق لتحسين السمعة أو لتأزيم العلاقات مع دول العالم العربي بل والعالم.

هذه القرارات لا تلتهم موارد الدولة فحسب، بل تلتهم أبناء الدولة ورجالها وجنودها الأبطال، نتيجة هذه القرارات التي يدفع الجنود والشعب ثمنها، دون معرفة العائد والمنافع على البلاد من إراقة دم الإماراتيين خارج حدود بلادهم في تناقض مع دستور الدولة وعقيدة المؤسسة العسكرية القتالية.

وخلال عام 2018 برزت الإمارات في عديد من القضايا والملفات الإقليمية والدولية: الحرب في اليمن، الأزمة الخليجية، الوجود في شرق أفريقيا، والوجود في ليبيا، العلاقة مع نظام الأسد والنظام السوري، التطبيع مع الكيان الصهيوني، العلاقة مع مصر، العلاقة مع بريطانيا.

ويبدو أن الدولة ستستمر في التدخل في الصراعات حديث قال وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش بكلمة في مؤسسة (بوليسي إكستشينج) للأبحاث في لندن، إن الدولة مستعدة لنشر مزيد من القوات في أنحاء الشرق الأوسط لمواجهة خصومها.

خلال عام 2018 استمرت الدولة في الإنفاق على القواعد العسكرية مستمرة في تجاهل دراسة المخاطر من السياسة الخارجية الخشنة التي تقودها في القارتين الآسيوية والإفريقية، تتركز معظمها قرب مضيق باب المندب وبحر العرب حيث أصبحت تلك المنطقة جالبة للتوترات الدولية.

وتتواجد في الدولة قواعد عسكرية "أمريكية وبريطانية وفرنسية وإيطالية"، لحمايتها من هجمات غير معروفة في ظل أن الدولة تقوم ببناء قواعد عسكرية خارج البلاد يتواجد فيها آلاف الجنود الإماراتيين، وهذه القواعد السبع في ثلاث مناطق "اليمن، وشرق أفريقيا، وليبيا" ففي اليمن توجد قاعدة عسكرية في "سقطرى، والمخا، وعدن" وفي أفريقيا توجد قاعدتين عسكريتين للدولة في "أرتيريا، وأرض الصومال" وفي ليبيا توجد قاعدتين: "الخروبة"، و"الخدم" الجويتين.

وفي يناير/كانون الثاني 2018: بدأت النيابة العامة الكورية الجنوبية في سيئول في إجراء تحقيق بشأن دعوى رفعتها منظمة مدنية حول شكوك بوجود اتفاق عسكري سري بين كوريا الجنوبية والإمارات. وافتت الوكالة إلى أن وزير الدفاع الكوري الجنوبي الأسبق كيم تيه يونغ، كان اعترف "بوجود الاتفاق العسكري السري غير المعلن الذي يضمن تدخل القوات الكورية الجنوبية تلقائياً في أية حالة طوارئ في الإمارات". وتوجد في الإمارات قوة عسكرية كورية تحمل اسم "الأخ2".

الوجود في اليمن

يبدو أن اليمن أصبحت حفرة القطران التي تلتهم الدولة، ورجالها وأموالها، وقواتها، إلى جانب سمعتها وسمعة حلفاءها السعوديين.

ظهرت الإمارات في اليمن تقوم بإنشاء السجون السرية، لتعذب رجال المقاومة الشعبية الذين قاتلوا معها لتحرير عدن وبقية المحافظات. وتستهدف حكومة اليمن وتحاول الانتقاص من شرعيتها. في وقت تدعم الانفصاليين الجنوبيين الذي يحاولون تشطير البلاد وتقسيمها. وتلقت الدولة اتهامات بدعم التنظيمات الإرهابية في جنوب اليمن وفي محافظة تعز، مثل "تنظيم القاعدة" و"الدولة الإسلامية".

وخلال 2018 زادت التظاهرات المطالبة برحيل الإمارات من اليمن حاملين شعارات أن "الإمارات دولة احتلال" في بلادهم. ونشرت تقارير عن تعذيب مئات المعتقلين اليمنيين في سجون تابعة للدولة جنوب البلاد. ويظهر التعذيب مشابهاً لتلك الروايات التي كان المعتقلون السياسيون داخل الدولة يتحدثون عنها، واتفق تقريران لـ وكالة اسوشيتد برس الأمريكية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، على أن الضباط الإماراتيين يشاركون في عمليات تعذيب وإذلال المعتقلين في تلك السجون.

واستشهد عدد من الإماراتيين في اليمن خلال العام، من بينهم أربعة شهداء سقطوا دفعة واحدة في يونيو/حزيران 2018 مع بدء عملية عسكرية في مدينة الحديدة غربي البلاد.

وزار الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، أبوظبي والتقى ولي عهد الإمارة الشيخ محمد بن زايد، للمرة الأولى منذ أكثر من عام، جاء ذلك بعد الخلافات الشديدة التي طبعت العلاقة بين الإمارات والحكومة اليمنية لما يقرب من عامين، ووصلت أكثر من مرة إلى اشتباكات مسلحة بين قوات موالية للطرفين في مدينة عدن، حيث "العاصمة المؤقتة" للشرعية. لكن يبدو أن سوء العلاقات عادت من جديد لتضرب استراتيجية الدولة والحكومة اليمنية في البلاد.

وخلصت ورقة بحثية لمركز الإمارات للدراسات والإعلام "إيماسك" إلى أن الدولة تنفق قرابة 1.3 مليار دولار شهرياً (على أقل تقدير) في اليمن، في العمليات البرية والجوية ضمن التحالف العربي الذي تقوده السعودية، ما يصل إلى (16 مليار دولار) سنوياً.

وعلى الرغم من التكلفة الباهظة في الإنفاق تدفع الدولة جنودها إلى الحرب إلى جانب مرتزقة وعشرات الآلاف من اليمنيين، دون خطوط واضحة للحرب والسلام، إلى جانب بناء قواعد عسكرية دائمة في تلك البلاد، وهو ما انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والتي أدت إلى مجموعة من الإجراءات التي تتزايد كل يوم بحق الإماراتيين.

كما ناقشت ورقة أخرى لـ "إيماسك" أوضاع المرتزقة في الدولة، حيث انتشر الحديث عن دور المرتزقة التابعين للدولة مع حرب التحالف العربي في اليمن، حيث تلقت الدولة اهتماماً كبيراً بصفة "السرطة الصغيرة" التي لاقتال إلا بالمرتزقة وليس بجنودها، وفي ذلك إهانة لشهداء الدولة البواسل الذين ضحوا في سبيل تأمين شبه الجزيرة العربية من التدخل الإيراني.

تسلط هذه الورقة الضوء على "المرتزقة" وأهداف تأسيسهم، وحجم القوة البشرية والعسكرية، ووضعهم الدولي والمحلي، وطرق التجنيد وبعض المهام التي أوكلوا بها.

ونشر مركز "جيمس تاون" الأمريكي للأبحاث الاستراتيجية تحليلاً عن الدور الذي تلعبه الدولة، موضحاً أنّ هدف مواجهة إيران تحول لتبدأ خوض صراع مع المملكة العربية السعودية حول بقاء اليمن منقسماً وضعيفاً. وكان بالإمكان انتهاء الحرب في اليمن بهزيمة الحوثيين لكن أبوظبي -يقول المركز- عندما بدأ يحين ذلك الوقت، ركزت على جدول أعمالها لتحقيق أهداف خاصة. ما أدى بطبيعة الحال إلى إطالة أمد الصراع في البلاد.

وقال تقرير لجنة الخبراء الصادر عن الأمم المتحدة وتقرير آخر صادر عن فريق من المحققين في مجال حقوق الإنسان إن القوات الإماراتية والمليشيات التي تسلحها في اليمن تشكل تهديداً لأمنه واستقراره ومتورطة في انتهاكات. ووفق التقارير فإن الاستمرار في إنكار دور الإمارات في الانتهاكات باليمن يوفّر الحماية للمنتهكين.

المزيد

[..حرب اليمن.. التكلفة والأثر على الإمارات \(دراسة\)](#)

["المرتزقة" جيش الظل في الإمارات.. التشكيل والمهام وحدود القوة](#)

الأزمة الخليجية

أما فيما يخص الأزمة الخليجية، فإن الوضع أكثر توتراً ف"خارطة الخليج" أكثر احتقاناً مع نهاية 2018. فالأزمة التي بدأت في يونيو/حزيران 2017 لم تنته حيث فرضت الإمارات والسعودية والبحرين حصاراً/أو/ مقاطعة على قطر الدولة الجارة.

في متحف اللوفر بأبوظبي أصبحت تثير كارثة دبلوماسية جديدة مع تصاعد الأزمة الخليجية فقد تم محو قطر من الخارطة، واكتشف العُمانيون إن محافظة مسندام التابعة لهم ضُمت قسراً إلى خارطة الإمارات. وقد يؤدي ذلك إلى مشاكل مع المركز الرئيس للمتحف في باريس.

وفي السياق لا يجد المسؤولون الإماراتيون والقطريون حرجاً من تبادل التطمينات بعدم حدوث تصعيد عسكري. والتصعيد العسكري بمعنى حرب بين الدولتين الجارتين في الخليج.

ولم يكن سكان الخليج ومسؤوليهم يتصورون اندلاع حرب بالفعل داخل دول مجلس التعاون، لكن الحديث عنه في ظل التصعيد وعدم انتهاء الأزمة وتبادل الاتهامات بشأن المجال الجوي للدولتين ووصول القضايا إلى محاكم دولية يثير الفزع لدى المواطن الخليجي وقبلهما الإماراتي والقطري.

وفي العلاقات الإماراتية-السعودية أعلن في يونيو/حزيران 2018 عن توقيع اتفاق بين وليي عهد السعودية وأبوظبي، في الاجتماع الأول لمجلس التنسيق السعودي-الإماراتي وتم التوقيع على 20 اتفاقية و40 مشروعاً. وهو ما يهدد فعلياً تكوين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن هذا المجلس الجديد سيبقى خارج المجلس.

إلى جانب قطر يبدو أن التوتر بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات قد خرج من حالة التجاذبات على شبكة التواصل الاجتماعي إلى تهديدات عُمانية بكشف أوراق دامغة ضد الإمارات، واستخدام أوراق أخرى من أجل التوضيح بوجود أزمة علاقات بين الدولتين الخليجيتين.

مقتل خاشقجي

وسيطرت قصة قتل الكاتب والإعلامي السعودي البارز، "جمال خاشقجي" في قنصلية بلاده في إسطنبول، على وسائل الإعلام العربية والدولية، وعلى اهتمامات السياسيين، وأعلنت السلطات التركية التحقيق في الحادث. واعترفت المملكة في اعترافات متناقضة بين أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2018، التي تم تقطيعها وتمزيقها. وتسببت القضية بسخط دولي ضد السعودية وحلفاءها مثل الإمارات.

فمنذ 2016 وحتى 2018 وضعت الإمارات كل بيضها الإقليمي في سلة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الذي تعاني بلاده وهو شخصياً من أسوأ أزمة دبلوماسية بسبب قتل خاشقجي وهي الأزمة الأسوأ للمملكة منذ عام 2001 عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول.

هذه الجريمة التي وصفت على أنها "وحشية" أخرجت الإمارات؛ ومن أجل احتواء تداعياتها ألغى الشيخ محمد بن زايد زيارة منتصف شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2018 إلى باريس لبحث سبل دعم قوات الدولة والقوات الشرعية اليمنية لتحرير مدينة الحديدة من ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران. والتي أجراها في الشهر اللاحق.

وتقول نيويورك تايمز: "لم تربط أي دولة عربية طموحاتها الإقليمية رباطاً وثيقاً بطموحات السعودية تحت قيادة الأمير محمد بن سلمان بقدر ما فعلت الإمارات، إذ كان قاداتها يأملون أن يتمكنوا، من خلال مواءمة خططهم مع جارتهم الأكبر والأثري، من الاستفادة من ثقل المملكة لتحقيق مصالحهم". اتحد البلدان في محاولتهما لقمع ما بات يعرف بـ"الإسلام السياسي" وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، وتدخلًا في مصر وليبيا لمحاولة إلحاق الهزيمة به.

العودة إلى الأسد

قررت الدولة إعادة فتح سفارتها في العاصمة السورية دمشق، بحلول نهاية عام 2018، بعد مشاورات مع دمشق في موسكو وعمّان منذ مطلع العام. وتعتبر عودة الإمارات إلى نظام بشار الأسد الدكتاتور الذي قتل نصف مليون من شعبه منذ 2011 خطوة لإخراج الأسد من العزلة التي خضع لها نتيجة جرائمه.

وطالبت الإمارات مراراً بإعادة مقعد سوريا إلى الجامعة العربية، كما وقفت ضد قرارات في مجلس الأمن تدين نظام الأسد.

وهي أول خطوة علنية ومهمة باتجاه إعادة تأهيل الأسد في العالم العربي، ومن غير المستبعد أن يكون التحرك الإماراتي قد تم تنسيقه مع السعودية، الدولة الخليجية الأقوى.

سباق التسلح

تستمر الدولة بسباق التسلح الذي يتزايد الإنفاق عليه كل عام وحسب صدر تقرير شهر يناير/كانون الثاني 2018 عن "مؤسسة أبحاث السوق" فإن متوسط النفقات الدفاعية للدولة بين عامي 2013 و2017 يصل 23.4 مليار دولار سنوياً، وتوقعت المؤسسة البحثية أن يرتفع هذا المعدل إلى 35 مليار دولار أمريكي خلال الفترة بين (2018-2022).

الوجود في أفريقيا

ويتدخلتها المستمرة وتجاهل الحكومات المركزية، تفقد نفوذها في القارة الأفريقية، خاصة بعد صفعات متكررة تلقتها السياسية الخارجية لأبوظبي على نحو متكرر من الصومال وجيبوتي.

وبات اسم الإمارات، في الفترة الأخيرة، متداولاً بكثرة كقوة تسعى إلى لعب دور مؤثر ليس في منطقة الخليج العربي فحسب، وإنما في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا أيضاً، من خلال البروز اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

ففي الصومال تستمر الأزمة السياسية والتي أخذت أبعاداً جديدة، وفي إبريل/نيسان 2018 قرر الصومال إنهاء الوجود العسكري الإماراتي على أرضه ومصادرة أموال ومعدات عسكرية إماراتية. والدولة الهشة التي خرجت من حروب أهلية استمرت عقود تخشى أن تدعم أبوظبي إشعال حرب جديدة من خلال الدعم الذي تقدمه الدولة للانفصاليين في الأقاليم في "بلاد البنط" و"أرض الصومال".

وطوال عام 2018 تنفق الدولة ملايين الدولارات في ميناء بربرة المرفأ القديم ب"أرض الصومال" الولاية الصومالية الانفصالية، رغم رفض الحكومة المركزية لاتفاق وقعته الدولة مع الحكومة الانفصالية في أرض الصومال. ويبدو أن هذه الأزمة دفعت أبوظبي للاعتراف بأرض الصومال كدولة والتي رفضت كل دول العالم الاعتراف بها منذ التسعينات، وسمحت الدولة بوجود تمثيل دبلوماسي لها على أراضي البلاد.

وبالقرب من الصومال اتهمت جيبوتي، دولة الإمارات بالاستمرار في محاولة التأثير على مصالحها العليا، من خلال التأثير على الشركات العالمية الراغبة في الاستثمار بميناء "دوراليه". بعد أن ألغت جيبوتي اتفاق تشغيل للميناء كانت تقوم به شركة "موانئ دبي العالمية".

وظهرت الإمارات خلال أغسطس/آب 2018 صاحبة دور كبير في القرن الأفريقي، وتستخدم التوافقات والمشاكل لمصالحها. وتواجه الزعيمان الإريتري والإثيوبي في الإمارات، لهدف رئيس يتمثل في تمويل الدولة اتفاق سلام بين الدولتين ورعايته مادياً، والإخلال باتفاقيات ومشاريع بين جيبوتي وأثيوبيا.

وسمح اتفاق سلام أعلن عنه بين الدولتين بإيجاد ممر لأثيوبيا إلى البحر عبر أرتيريا. وكانت أديس أبابا تعتمد على ميناء جيبوتي بنسبة 90% في تجارتها الخارجية، مع الحرب التي دارت مع أرتيريا، ويمثل هذا مخرجاً سليماً لأديس أبابا، كما أنه قد يؤثر على مشروع سكك الحديد الذي يربط جيبوتي بأثيوبيا وتموله "الصين" بما يفوق 3مليار دولار.

أما دورية " أفريكان إنتلجنس " الاستخباراتية الفرنسية فقد اعتبرت أن الإمارات تعاقب جيبوتي عبر تطوير علاقاتها مع إثيوبيا.

أما في موريتانيا فرأي مراقبون في الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها السلطات الموريتانية ضد تيار الإسلام السياسي في موريتانيا استجابة لإملاءات إماراتية ضمن حربها العنيفة ضد حركات الإسلام السياسي في المنطقة، وضمن مساعي أبوظبي لبسط نفوذها في أفريقيا. واتخذت الحكومة الموريتانية، إجراءات لفتح مركز لتأهيل وتكوين العلماء تابع لوزارة الشؤون الإسلامية وسط حديث رسمي عن دعم تأسيس المركز الجديد من جانب السعودية والإمارات.

الوجود في ليبيا والتوتر مع تونس

ومن شرق أفريقيا إلى شماله حيث اتهمت "مجموعة العمل الدولية من أجل ليبيا" الإمارات بتقويض جهود المصالحة في ليبيا وإفشال مهمة بعثة الأمم المتحدة فيها عبر تقديم رشاوي لموظفيها بهدف دعم طرف سياسي دون آخر وإثارة الفوضى في البلاد.

وتستمر الدولة في دعم الجنرال خليفة حفتر، وتقوم بتسليحه، وقيادة عمليات هجومية ضمن قواته عبر قاعدتين عسكريتين إماراتيتين في الخروبة والخادم.

وتسير العلاقات الإماراتية التونسية نحو التوتر، ما دفع سفير الدولة في تونس للخروج على الصحفيين والتحذير من ضرب العلاقات. وفي يونيو/حزيران 2018 خرجت تظاهرات في تونس تطالب بطرد سفير الإمارات من البلاد، ورفعت شعارات منددة بالتدخل الإماراتي في بلادهم.

وتتهم الإمارات بمحاولة تنفيذ انقلاب ضد السلطة التونسية المنتخبة. ونشر موقع «موند أفريك» الفرنسي تقريراً قال فيه إن اجتماعاً سرياً جمع بين وزير الداخلية التونسي المقال لطفى براهيم ورئيس المخابرات الإماراتي في جزيرة

جربة جنوب شرق تونس في نهاية شهر أيار/مايو 2018 لبحث انقلاب أمنيّ يستولي على السلطة في تونس ويزيح حكومتها الديمقراطية المنتخبة.

أشار التقرير إلى أن السيناريو الذي وضعته الإمارات كان شبيها بعزل الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، وأن الهدف منه كان إبعاد حركة النهضة عن الحياة السياسية، لافتاً إلى أن جهات فرنسية وجزائرية وألمانية كشفت المخطط وأبلغت به السلطات.

التطبيع مع الكيان الإسرائيلي

في فبراير/شباط 2018، زار 70 يهودياً "إسرائيلياً" لمدة أربعة أيام العاصمة الإماراتية أبوظبي وإمارة دبي، والتقوا كبار قادة الإمارات. وقال قادة هذا الوفد إن الإمارات منفتحة بشكل متزايد لاحتضان "إسرائيل" واليهود.

وكانت هذه الزيارة تمهيدية لأسى آخر تتلقاه الدولة والإماراتيين حيث احتفت "إسرائيل" العدو الدائم للإماراتيين في (28 أكتوبر/تشرين الأول) بعزف النشيد الوطني للكيان الصهيوني في أبوظبي للمرة الأولى في تاريخ الدولة بعد أن فاز لاعب إسرائيلي في لعبة الجودو. وفي اليوم التالي قامت وزيرة الرياضة الصهيونية بزيارة مسجد الشيخ زايد في أبوظبي، في نفس الوقت كانت طائرة وزير الاتصالات الإسرائيلي في دبي لحضور مؤتمر في دبي.

لم يتجاهل الإماراتيون التطبيع وأشعل غضبهم، فيما تجاهله الإعلام الرسمي، وفيما هذا الغضب يتصاعد لم تُكلف السلطات نفسها الخروج إلى المواطنين لتبرير ما يمكن اعتباره أكبر انتهاك لسيادة الإمارات ودورها في مواجهة المحتلين الغاصبين؛ والذي ينتهك مبادئ وأسس الدولة التي وضعها الآباء المؤسسون.

محاولات النفوذ في واشنطن

في العلاقات الإماراتية-الأمريكية سيطرت خلال العام "تحقيقات" المحامي الخاص روبرت مولر، وعلاقة الإمارات

بملفات كبيرة تتعلق بشراء النفوذ السياسي برشوة ودفع أموال ضخمة للتأثير على سياسة واشنطن الداخلية والخارجية.

وطرح "مولر" أسئلة حول عمل شركة استشارية خاصة نفذت مشاريع لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفقاً لأشخاص على دراية بالتحقيق، مشيرين إلى أن تحقيقه يتعمق أكثر في التأثير الأجنبي في واشنطن. حسب ما نشرت صحيفة "وول استريت جورنال الأمريكية".

وكشفت مجموعة روثكليف (شركة علاقات عامة أمريكية) أنها وقعت عقداً مع سفارة الإمارات في واشنطن لمدة ثلاث سنوات بقيمة مليون وثمانمائة ألف دولار مقابل نصائح دورية حول التواصل والحوارات في الولايات المتحدة.

الوجود في أفغانستان

أما الوجود العسكري للدولة في أفغانستان فقد ظل سراً على المواطنين لعدة أعوام قبل أن يظهر الجنود الإماراتيون بقبعاتهم المعروفة ضمن العمليات العسكرية الأمريكية في تلك البلاد التي تعاني من وجود عسكري أجنبي منذ عام 2001.

وحسب وسائل إعلام أفغانية ودولية فهناك 250 جندي إماراتي في أفغانستان منذ عام 2003؛ ووصلت قوات جديدة في 2018 إلى كابول حسب ما أعلنت السلطات الأفغانية. في وقت تسحب دول العالم قواتها من الدولة المضطربة.

المزيد..

[زيادة الوجود العسكري الإماراتي في أفغانستان.. الأهداف والمبررات](#)